

آليات تسيير النفايات المنزلية في الجزائر.

الاسم واللقب: عبدلي نزار.

الرتبة العلمية: دكتوراه في القانون.

التخصص: القانون الدولي العام و العلاقات الدولية.

الوظيفة: أستاذ محاضر قسم " ب".

المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة 20 أوت
1955 سكيكدة.

البريد الالكتروني: nezar.abdelli@gmail.com

العنوان البريدي: حي مخانشة عبد اللطيف، ع 02 رقم الباب 10 – قالمة-
الهاتف النقال: 07 94 09 92 59.

الملخص باللغة العربية:

يرتكز تسيير النفايات -بشتى أنواعها- ومراقبتها في إطار التنمية المستدامة على عدة مبادئ، تتضمن الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات، وكذا تثمينها بإعادة استعمالها، أو برسكلتها.

لهذا السبب ينشأ في كل بلدية مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، حيث يتضمن هذا المخطط، جرد كميات النفايات في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها، الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

الكلمات المفتاحية : تسيير النفايات، آليات التسيير، النفايات المنزلية،
المخطط البلدي لتسيير النفايات.

Résume :

La gestion des déchets est toute opération relative à la collecte, au tri, au transport, au stockage, à la valorisation et à l'élimination des déchets, y compris le contrôle de ces opérations, en tenant compte des moyens économiques et financiers nécessaires à leurs mise en œuvre. Pour cette raison, il est institué un schéma communal de gestion des déchets ménagers et assimilés, porte notamment sur : l'inventaire des quantités des déchets et le choix des options concernant les systèmes de collecte et de transport.

Mots clés : Gestion des déchets, mécanismes de gestion, le schéma communal de gestion des déchets.

Summary :

Waste management is any operation relating to the collection, sorting, transport, storage, recovery and disposal of waste, including the control of such waste, taking into account the economic and financial means Their implementation. For this reason, a communal scheme for the management of household and similar waste is instituted, including: the inventory of waste quantities and the choice of options for collection and transport systems.

Key words: Waste management, management mechanisms, communal waste management scheme.

1 مقدمة:

تعتبر المشكلة البيئية من أهم المشاكل التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال الحاضرة والمستقبل، حيث أدى النمو الاقتصادي العالمي في الفترات الماضية إلى تفاقم المشاكل البيئية ويرجع سبب ذلك إلى سياسات تنموية غلبت البعد الاقتصادي والسياسي على حساب البعد البيئي، مما أفرز وضعية بيئية متأزمة ترتبت عواقب جسيمة على نحو يهدد الأجيال الحاضرة والمستقبل.

وقد أكد مؤتمر ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية المنعقد سنة 1992، الارتباط الوثيق بين الإخفاق التنموي في العالم وخاصة دول الجنوب والتدهور البيئي العالمي، وعليه فإن العالم بحاجة ماسة إلى تنمية مستدامة، بحيث يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون استنزاف الموارد الطبيعية بحيث تظل متاحة للاستعمال في المستقبل، وتحقق التوازن بين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل على نحو يضمن استمرارها للأجيال الحاضرة والقادمة.

وأمام هذا الوضع الصعب، حيث أن الحياة العصرية تنتج حجما كبيرا من النفايات من مصادر مختلفة وتشكل مصدر قلق في حالة تراكمها بشكل يشوه المنظر العام، بدا الوعي الكبير بأهمية الحفاظ على البيئة وخفض مستويات التلوث، لذلك سعت الجزائر على غرار باقي الدول إلى دراسة مختلف الوسائل والأدوات الكفيلة التي تضمن التقليل من آثار الملوثات السلبية على البيئة والكائنات الحية.

وتبعا لذلك تطرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة الآليات القانونية التي سنّها المشرع الجزائري لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والتقليل من آثارها ؟

لذا ارتأينا تقسيم الدراسة إلى بحثين: نتناول في المبحث الأول أحكام خاصة بالنفايات المنزلية، في حين نخصص المبحث الثاني لدراسة أساليب تسيير النفايات المنزلية.

2 المبحث الأول: أحكام خاصة بالنفايات المنزلية:

النفايات المنزلية هي النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية أو كل ما يخرج عن نطاق الاستعمال والحاجة ومن أسباب تراكم هذا النوع من النفايات هو نمو عدد السكان فكلما زاد السكان زاد النفايات وتطور المستوى المعيشي، حيث أن تغير نمط الاستهلاك قد يؤدي إلى زيادة النفايات وكذا العادات غير السليمة للعائلات إن الزيادة المتنامية والسريعة للنفايات بمختلف أنواعها وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الصحة العمومية والبيئة والمحيط الاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم النفايات المنزلية وما شابهها:

الفرع الأول: تعريف النفايات:

أولاً: التعريف بالنفايات بشكل عام: لا يوجد تعريف موحد للنفايات، بل هناك تعاريف مختلفة، قد تلتقي في بعض الجوانب لكنها تختلف في الكثير منها، على أساس أنه ما يعتبر نفاية لدى البعض قد يكون لدى البعض الآخر قابل للاستهلاك أو الاستخدام، لذا سننطلق إلى تعريف المشرع الجزائري للنفايات، حيث صنف المشرع الجزائري النفايات في المادة 03 من القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ويقصد بالنفايات كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.

فالنفايات إذا هي :

- بواقي ومخلفات العمليات الإنتاجية أو التحويلية بمختلف أنواعها وأحجامها وتركيباتها، أي كل ما تبقى من مستلزمات عملية الإنتاج أو التحويل كالمواد أو

الأجزاء والقطع الزائدة عن الحاجة أو غير الصالحة للاستعمال بصورتها الحالية أو التي يبطل استعمالها لسبب ما، ومهما كان شكلها.

- كل مادة أو منتج غير تام أو معيب أو فقد ضرورة وأهمية استعماله لعدم صلاحيته أو لمواصفاته أو لتركيبته أو لتآكل أجزائه أو لتقادمه. - مختلف الفضلات الناتجة من الاستعمال المباشر كالفضلات المنزلية وفضلات الطرق والمحلات والأسواق العمومية، فضلات الحيوانات والمزارع والأشجار، فضلات المسالخ والمستشفيات.

- كل المنقولات المهملة أو المتروكة للإهمال عمدا من قبل صاحبها.

ثانيا: التعريف بالنفايات المنزلية: عرف القانون رقم 01-19، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، النفايات المنزلية على أنها كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها، والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية.

الفرع الثاني: أنواع النفايات المنزلية وما شابهها:

أولا: أنواع النفايات المنزلية: من بين أخطر النفايات المنزلية وأكثرها تأثيرا على الصحة العمومية وعلى البيئة نذكر:

1- النفايات الصلبة: وتسمى نفايات صلبة حضرية وهي كل مادة غير صالحة للاستعمال أو غير مرغوب فيها ناتجة عن عملية استعمال أو إنتاج أو تصريف وتوجه إلى أوساط مستقبلية بعد المعالجة (كالزجاج ، الألومنيوم، البلاستيك، المعادن).

2- النفايات السائلة: وهي المياه الناتجة عن استعمال المنازل، النفايات العكرة بغير لون فهي تحوي مواد عضوية لبقايا طعام أو مواد كيميائية، كالصابون والمنظفات وتشمل مياه المطبخ والغسيل، وغيرها.

ثانيا: أنواع أخرى للنفايات المنزلية: و يمكن أن تقسم أيضا النفايات المنزلية إلى:

1- النفايات الصلبة: تتمثل في أية مادة لا يمكن استعمالها اقتصاديا ولا يمكن استردادها ولا يمكن إعادة استخدامها في وقت ومكان ما، وعليه فيتم التخلص من هذه النفايات في أحد العناصر الثلاثة للبيئة وهي الهواء أو الماء أو التراب، وينشأ عن هذا التصرف إضرار بالكائنات الحية وفي مقدمتها الإنسان أو إضرار بالبيئة نتيجة مخلفات النشاط الإنساني، فالنفايات هي كل ما يرمى في سلة المهملات أو القمامة لعدم الحاجة إليه.

ويقصد بالنفايات المنزلية وما شابهها في مفهوم القانون 01-19، كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية وغيرها والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية.

2- النفايات الضخمة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لا يمكن جمعها مع النفايات المنزلية وما شابهها.

3- النفايات الخاصة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لا يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة.

4- النفايات الخاصة الخطرة: كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخصائص المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية والبيئة.

5- نفايات النشاطات العلاجية: كل النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص والمتابعة والعلاج الوقائي أو العلاجي في مجال الطب البشري والبيطري.

6- النفايات الهادمة: كل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم والتي لا يطرأ عليها أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ والتي لم تلوث بمواد خطيرة أو بعناصر أخرى تسبب أضرارا يحتمل أن تضر بالصحة العمومية والبيئة.

المطلب الثاني: مبادئ ومسؤولية تسيير النفايات:

الفرع الأول: مبادئ تسيير النفايات: وتتمثل هذه المبادئ في:

أولاً: مبدأ الخفض من المنبع: يجب أن تتضمن إستراتيجية تسيير النفايات الأساليب والطرق الوقائية التي تعمل على تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، ولتحقيق هذا الهدف يجب الأخذ بعين الاعتبار إنتاج النفايات وضررها في عملية الإنتاج، وعليه يجب تقليل النفايات من المصدر ويقع جانب كبير من مسؤوليتها على المنتج كما يجب أن تعطى الأولوية المطلقة قانونياً للوقاية من إنتاج النفايات قبل أي حل آخر كلما كان ذلك ممكناً اقتصادياً.

ثانياً: مبدأ تثمين النفايات: ويكون بإعادة استعمالها أو تدويرها بشتى الطرق الممكنة فهما الدعامتان الثانية للتسيير السليم للنفايات.

ثالثاً: مبدأ التخلص من النفايات الغير قابلة للتثمين: وهو التخلص السليم وبالطرق البيئية الاقتصادية التي تضمن إلى أبعد الحدود الممكنة عدم الإضرار بالإنسان وبيئته.

وهو ما أكدته المادة 02 من القانون رقم 01-19، بنصها: يرتكز تسيير

النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية:

- الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات.
- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو الحصول على طاقة.
- المعالجة العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

الفرع الثاني: مسؤولية تسيير النفايات:

ألزم المشرع على عاتق منتج النفايات جملة من الالتزامات القانونية، تتمثل فيما يلي:

1. يلزم كل منتج نفايات باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، لاسيما من خلال:
 - . اعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات.
 - . الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي.
 - . الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطرا على الإنسان، لاسيما عند صناعة منتجات التغليف.
2. يلزم كل منتج للنفايات بالعمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة عن الموارد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتجات التي يصنعها.
3. في حالة عدم مقدرة منتج النفايات على تفادي إنتاج أو تثمين نفاياته، فإنه يلزم بالضمان أو بالعمل على ضمان إزالة هذه النفايات على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئيا.
4. يحظر استعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على

الأشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال.

المبحث الثاني: أساليب تسيير النفايات المنزلية:

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، في ظهور أنماط معيشية جديدة ساهمت بشكل مباشر في زيادة متطلبات الإنسان وتنوعها، مما أدى في زيادة كمية النفايات المتولدة يوميا وتنوعها وأصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة إتباع أساليب علمية في تسيير هذه النفايات، سواء أكان ذلك في طريقة جمعها أو حفظها أو نقلها والتخلص منها بطريقة سليمة، دون المساس بالموارد الطبيعية.

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما والمتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية، لاسيما في مجال جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، وطبقا لنص المادة 149 من القانون المتعلق بالبلدية، تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها وإدارة أملاكها وبهذه الصفة، فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصد التكفل بالنفايات المنزلية والفضلات الأخرى.

المطلب الأول: طرق جمع النفايات ومعالجتها:

الفرع الأول: طرق جمع النفايات: إن الجمع هو عملية تهدف إلى التخلص من النفايات المنزلية وتشمل مرحلتين، المرحلة الأولى في المنازل، إذ لا بد على الفرد جمع النفايات ونقلها إلى حاويات النفايات مقر إقامته والجمع يكون في أكياس، أما المرحلة الثانية: تتعلق بخدمة البلدية وهي مرحلة جمع ونقل النفايات إلى منشأة المعالجة وهناك طريقتين:

1. نظام الرفع: المرور في أوقات منتظمة لمصلحة البلدية وجمع النفايات أمام البيوت.

2. نظام المساهمة: الجمع بالمساهمة الطوعية ويكون بجمع الفرد أو الأفراد للنفايات أمام الحاويات وتأتي شاحنة البلدية لتحملها، حيث يضع الناس نفاياتهم في حاوية جماعية من نوع صندوق أو عربة ذات عجلات وتوضع في أماكن يسهل الوصول إليها.

الحاويات يجب أن تكون ذات سعة كبيرة وتغطي وتسيج من أجل الأمطار والحيوانات.

الفرع الثاني: طرق المعالجة: تتم عن طريق الحرق، التسميد، والرسكلة.

أولاً: الحرق: هو إجراء يتم في منشآت الحرق من أجل خفض كمية النفايات وتكون هذه الطريقة مناسبة فقط لبعض أنواع النفايات، حيث يمكن تثمين نواتج الحرق في بعض الأشياء من أمثلتها، حرق العجلات المستعملة في معادن الإسمنت لحاجة معادن الإسمنت لطاقة الحرق هذه.

ثانياً: التسميد: ويتم في حالة النفايات العضوية وتحويلها إلى منتج ترابي يطلق عليه تسمية السماد وللحصول على نوعية جيدة يجب انتقائها. الرسكلة: إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام، أي التثمين المادي للنفايات مثل رسكلة الزجاج والبلاستيك.

ثالثاً: طريقة الطمر: وهي تستعمل لاحتواء النفايات والحد من كميتها عن طريق تقليص حجمها ثم طمرها في حفرة تكون ملائمة لذلك، توضع في حوافها وفي قاعدتها طبقة من الإسمنت وطبقة من البلاستيك الصلب وهذا من أجل تفادي تسرب المواد السائلة الناتجة عن تحلل النفايات إلى جوف الأرض.

محافظة على المياه الجوفية.

شروط الحفر:

- أن تحفر الحفرة في منطقة ذات تربة غير نافذة.
- أن تبعد الحفرة عن التجمعات السكنية ب 200 متر.
- أن تبعد عن المناطق المائية ب 500 م.
- أن يؤخذ بعين الاعتبار اتجاه الرياح السائدة في المنطقة.
- أن تكون قيمة التساقط قليلة في المنطقة.

المطلب الثاني: المخطط البلدي لتسيير النفايات:

ينشأ في كل بلدية مخطط بلدي لتسيير النفايات حيث يتم إعداده من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إذ لا بد أن يشمل هذا المخطط كافة إقليم البلدية وأن يكون مطابقا للمخطط الولائي لتسيير النفايات والمصادق عليه من طرف الوالي.

الفرع الأول: مراحل إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات:

أولاً: يعد المخطط البلدي لتسيير النفايات وما شابهها تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويتم ذلك وفق للنموذج الملحق بالمرسوم رقم 07-205، وعندما تبادر بلديتان أو أكثر، أو يبادر الوالي المختص إقليمياً، بتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بصفة مشتركة، يتولى أحد رؤساء المجالس الشعبية المعين من قبل نظرائه، ضمان إجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والاطلاع عليه والمصادقة عليه وتنفيذه.

ثانياً: يعلق مشروع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، بمجرد إعداده ويوضع تحت تصرف المواطنين في مقر البلدية لمدة شهر للاطلاع عليه وإبداء الرأي فيه، في هذا الصدد، يتعين على البلدية أن تضع تحت تصرف المواطنين سجلاً مرقماً ومؤشراً عليه لتسجيل الآراء المحتملة.

ثالثا: يمكن الاستعانة بخدمات الوكالة الوطنية للنفايات عند إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والمصادقة عليه وتنفيذه، يجب أن يكون تدخل الوكالة الوطنية للنفايات على أساس اتفاقية مع رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.

رابعا: عند نهاية مهلة الشهر، وبعد الأخذ بآراء المواطنين، عند الاقتضاء، يرسل مشروع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها إلى المصالح الولائية المعنية لدراسته وإبداء الرأي فيه.

خامسا: بعد ذلك، تتم دراسة المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والموافقة عليه خلال مداوات المجلس الشعبي البلدي، ويصادق عليه بقرار من الوالي المختص؛ إقليميا طبقا لنص المادة 31 من القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

سادسا: يتم إعلام المواطنين بقرار المصادقة على المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها عن طريق الصحافة.

سابعا: تتم مراجعة المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بعد المصادقة عليه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه عشر سنوات، وفقا للأشكال التي أعد بها، كما يمكن مراجعتها كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الثاني: محتوى المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية: يتضمن

المخطط البلدي لتسيير النفايات ثلاث أجزاء:

الجزء الأول: ويشمل التنظيم الحالي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامة في إقليم البلدية:

- تحديد النشاطات الحضرية المنتجة للنفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامة.

- خصائص النفايات المنزلية وما شابهها.
- التحليل الكمي للنفايات المنزلية المعنية وما شابهها (الكمية المنتجة من طرف العائلات، النشاطات التجارية والبشرية، النسبة اليومية).
- التحليل النوعي للنفايات المنزلية وما شابهها المنتجة: العوامل الفيزيائية - الكيميائية (الرطوبة، القدرة الحرارية الدنيا: الكثافة).
- مكونات النفايات (المواد العضوية، الورق، الورق المقوى، البلاستيك....).
- التحليل الكمي والنوعي للنفايات الهامدة.
- فحص تنظيم المصالح المكلفة بتسيير النفايات: عدد المستخدمين ومؤهلاتهم، أنماط الجمع المعتمد (مسارات، تردداتها، الأوقات ونسبة اليومية)، عدد ونوع المركبات المستعملة، سعتها، حالة تشغيلها، نسبة التعطيل، فعالية مصلحة الصيانة، فحص نقائص تنظيم المصالح. تقييم الكلفة الحالية لجمع النفايات ونقلها ومعالجتها.
- جرد وتحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية (المساحة، التهيئات المنجزة، طبيعة وكمية النفايات المفرغة، الأضرار الناجمة عنها).
- الجزء الثاني:** المخطط الجديد المنظم لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة:
- 1. تقدير التطور الكمي والنوع للنفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة باعتبار النمو الديموغرافي ومسارات النمو الاقتصادي وكذا إمكانية تقليص إنتاج النفايات عند المصدر.
- 2. انتقاء الخيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها لاسيما:
- . التقسيم الملائم للبلدية إلى قطاعات.
- . أوقات جمع النفايات وتردداتها والمسارات العقلانية.

. الوسائل البشرية والمادية اللازمة لجمع النفايات ونقلها لكل قطاع مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التضاريس وطبيعة السكن.

. إمكانية إدخال نظام الجمع الانتقائي وتحديد الوسائل الواجب العمل بها في هذا الصدد، لاسيما فيما يخص التجهيزات والتكوين والإعلام والتحسيس، إمكانية تنظيم وتطوير أسواق استرجاع النفايات وتثمينها، تحديد الإصلاحات الواجب إدخالها على المصلحة العمومية المكلفة بتسيير النفايات على مستوى البلدية.

3. تقدير وتطوير القدرات اللازمة لمعالجة النفايات مع إبراز الأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشآت جديدة لفرز النفايات ومعالجتها وإزالتها.

الجزء الثالث: تقدير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها.

3-الخاتمة:

لقد تمت الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال معالجة تفصيلية لمختلف جوانبها، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج نردها فيما يلي:

1- إن إنتاج النفايات بمختلف أنواعها يعد أمرا مكلفا ومرهقا، سواء بالنسبة للمؤسسات المنتجة لها، حيث تؤثر على وضعها المالي، إذ يتحتم عليها واجب تسييرها ونقلها ومعالجتها، كما تترتب على النفايات آثارا اجتماعية خطيرة حيث تؤثر على المحيط والبيئة الاجتماعية والصحة العمومية وتلوث عناصر البيئة.

2- يعد موضوع تسيير النفايات المنزلية من بين القضايا التي تشكل هاجسا كبيرا، لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية، والحل الأمثل في تسييرها ليس التفكير في طرق معالجتها وإن كانت حديثة، لأن أضرارها مستمرة

وإنما يقع على عاتق الدولة والجماعات المحلية تطبيق كل الطرق والأساليب الوقائية التي تمكن من تقليص إنتاجها ثم رسكلتها إن أمكن وأخيرا تأتي مرحلة التثمين باسترجاع المواد القابلة للاستخدام، عن طريق اعتماد الوسائل الحديثة في تسيير النفايات، والتي من شأنها أن تساهم بنسبة معتبرة في التقليل من التكاليف والحفاظ على الصحة العمومية والمساهمة في عدم تدهور البيئة الطبيعية.

3- تهدف السياسة الجديدة لتسيير النفايات المنزلية والتي تقدر كميتها يوميا بأزيد من 30 ألف طن يوميا على المستوى الوطني إلى "إحداث قطيعة حقيقية مع الطرق القديمة في تسيير النفايات" والتي كانت قد أحدثت "نوعا من الفوضى في جمع ورمي النفايات أحيانا بمواقع سوداء تتجر عنها أثارا وخيمة على صحة المواطنين والبيئة".

4- يجب على كل المواطنين والملوثين التقليل من حدة إنتاج النفايات والتحكم فيها، ولهذا الغرض قامت السلطات العمومية بتسطير قوانين خاصة بتسيير هذه النفايات و تقديم المساعدة المالية للسلطات المحلية لتحقيق هذا المسعى.

***و بناء على هذه النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:**

1- يتطلب النهوض بالوضع البيئي وحماية صحة المواطنين التكفل الأنجع بتسيير النفايات المنزلية بإنشاء مراكز للردم التقني وإزالة المفرغات العشوائية التي قدر عددها على المستوى الوطني لحد الآن ب3000 مفرغة حسب إحصائيات لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم، كما تعد عملية تسيير هذه النفايات عملية "معقدة وصعبة" حيث تتطلب "مناهج دقيقة و وسائل ملائمة" لاسيما لجمعها و معالجتها ورسكلتها و فرزها و ردمها.

2- إن تسير مراكز الردم التقني يتطلب وجود مختصين و تقنيين وأعوان أكفاء في مجال تسيير ومعالجة وفرز النفايات، كما يتم انجاز مثل هذه المراكز بعد إجراء دراسات تأثير على البيئة وصحة المواطنين وكذا اللجوء إلى اختيار مواقع ومساحات لها تكون بعيدة عن المناطق المحمية والطبيعية بإشراك الجهات المعنية كالسلطات المحلية و قطاعات البيئة و الصحة و الموارد المائية والطاقة وكذا الجمعيات المختصة. وللحفاظ على سيرورة هذه المراكز يستدعي مراعاة المعايير والمقاييس المعمول بها دوليا ومراقبتها وتسييرها بطرق عقلانية بإنشاء وحدات بداخلها تعمل على معالجة النفايات وتصنيفها.

3- وللتقليص من الروائح التي تفرزها مراكز الردم التقني للنفايات فإن الأمر يتطلب القيام بحملات تشجير على مقربة من هذه المراكز إلى جانب السهر على تسييرها ومراقبتها من طرف أعوان مختصين. مع ضرورة توسيع نطاق إقامة مشاريع نموذجية للفرز الانتقائي للنفايات المنزلية تطبيقا للمخطط الوطني لتسيير النفايات المنزلية "بروجدام". مثل تلك التي عرفتھا العديد من المدن الكبرى من بينها الجزائر العاصمة و وهران مشاريع نموذجية بعدة أحياء للفرز الانتقائي للنفايات المنزلية بمبادرة من البلديات والمؤسسات المختصة في هذا المجال ومشاركة الجمعيات.

4- ضرورة إشراك جميع المواطنين من مختلف الشرائح في عملية تسيير النفايات المنزلية من خلال نشر الوعي والتحسيس بالآثار السلبية التي قد يخلقها الرمي العشوائي لهذه النفايات، كما يتم إشراكهم في عملية تسهيل عمل أعوان البلدية في مجال تصنيف النفايات وفرزها قبل رميها في المفرغات و المراكز للردم التقني وكذا القضاء على النقاط السوداء في المحيط الحضري.

قائمة الهوامش:

- 1- تومي ميلود، ضرورة المعالجة الاقتصادية للنفايات، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، جوان 2002، ص 190.
- 2- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج.ر العدد 77، 2001.
- 3- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 32.
- 4- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، تكنولوجيا تدوير النفايات، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 33.
- 5- العابد رشيدة، تسيير النفايات الصلبة الحضرية. رسالة لنيل شهادة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. جامعة ورقلة، 2007/2008، ص 49.
- 6- العابد رشيدة، نفس المرجع أعلاه، ص 51.
- 7- زاهد وليد محمد، تطوير عمليات التخلص من النفايات البلدية الصلبة، مجلة المدينة العربية، قسم الهندسة المدنية، كلية الهندسة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 68.
- 8- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر. العدد 37.
- 9- عبد المنعم أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص 115.

- 10- حميدة حسن، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2009، ص 130.
- 11- سعيدي نبيهة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2011/2012، ص 94.
- 12- وناس يحيى، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2003، ص 51.